التضخم في مجلس التعاون 3.2 في المئة العام الحالي

«بيتك للأبحاث»: 2.7 في المئة التضخم خلال ديسمبر الماضي ونحو 3.5 في المئة عام 2014

اشار تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى ارتفاع التضخم في الكويت بمعدل 2.7 في المئة في ديسمبر 2013 وهو نفس المعدل المسجل لسنة 2013 والذي يتوافق مع توقعات الشركة في تقارير سابقة.

وتوقع التقرير ان يرتفع معدل التضخم في 2014 وربما يتجاوز حاجز الـ 3 في المئة على أساس سنوي في منتصف العام تقريبا، ويزيد ليصل إلى 3.5 في المئة على أساس سنوي في 2014.

وبالنسبة لمنطقة الخليج ككل، فان التوقعات أن يزيد معدل التضخم بنسبة 2.8 في المئة على أساس سنوي في عام 2013، ارتفاعا من نسبة الـ 2.6 في المئة على أساس سنوي المسجلة في عام 2012. متوقعا أن يزيد ارتفاع التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014 ليسجل 3.2 في المئة نظرا لاستمرار ارتفاع الإيجارات.... وفيما يلي التفاصيل

زاد معدل التضخم في الكويت بنسبة 1 في المئة على أساس شهري في ديسمبر 2013، والتي تعد بمثابة زيادة كبيرة مقارنة بنسبة الـ 0.1 في المئة على أساس شهري المسجلة في نوفمبر 2013 نتيجة لارتفاع أسعار بعض المجموعات الرئيسية ذات الأرقام المؤثرة في حركة مؤشر التضخم فضلا انخفاض مستوى بعض المجموعات. وأظهرت تسع من المكونات الاثنى عشر الفرعية زيادة في الأسعار خلال الشهر، بقيادة المطاعم والفنادق « بزيادة 2.8 في المئة على أساس شهري» وخدمات الإسكان «بزيادة 2 في المئة على أساس شهري» ومعدات الأثاث والصيانة المنزلية «بزيادة 1.2 في المئة على أساس شهري».

أما بالنسبة للأساس السنوي، زادت أسعار المستهلك بنسبة 2.7 في المئة على أساس سنوي - اي أعلى من المعدل المسجل في نوفمبر 2013 والذي كان 2.6 في المئة على أساس سنوي. وبصورة عامة، سجل متوسط التضخم 2.7 في المئة على أساس سنوي في سنة 2013 «يناير إلى ديسمبر 2013»، وذلك يتماشى مع توقعاتنا للتضخم لعام 2013 والتي كانت عند 2.8 في المئة على أساس سنوي.

وكما ذكرنا سابقاً، نشرت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة معدلة لتضخم أسعار المستهلك، باستخدام 2007 كسنة أساس جديدة «بدلا من سنة 2000 سابقا»، فضلا عن تعديل بعض البنود التي تتضمنها سلة المستهلك وتحديد ترجيحات جديدة. وتستمد الترجيحات المعدلة من دخل الأسر ومسح الإنفاق في عام 2007 للإدارة المركزية للإحصاء.

في ديسمبر 2013، زادت تكاليف الأغذية والمشروبات بنسبة 2.8٪ على أساس سنوي مقارنة بزيادة بنسبة 2.4 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر 2013. ونظرا لاستيراد الكويت لمعظم المواد الغذائية «حوالي 90٪» لغرض لاستهلاك المحلي فإن الزيادة جاءت غريبة في ظل تراجع أسعار المواد الغذاء عالمياً، حيث انخفض المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» خلال الشهر بمقدار 3.5 في المئة على أساس سنوي حيث خفض كبار موردي الأغذية بالعالم الأسعار العالمية للحبوب «باستثناء الأرز»، بالإضافة إلى خفضهم لأسعار الزيوت والسكر. وأظهرت تفاصيل بيانات تضخم مؤشر أسعار المستهلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية من الخضار الطازجة والمبردة والمجمدة بنسبة 2.2 في المئة وكذلك الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 1.3 في المئة وأيضا المواد الغذائية الطازجة والمجمدة بنسبة 1.3 في المئة.

وفيما يتعلق بالمفروشات ومعدات الصيانة المنزلية، نجد أن الأسعار قد استمرت عند معدلاتها المرتفعة لتسجل 5.6 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر 2013 بعد ان سجلت 4.6 في المئة على أساس سنوي في الشهرين السابقين. وقد لاحظنا أن الأسعار في هذه الفئة نمت بشكل كبير لأنها كانت تتراوح بين 2.2 في المئة إلى 2.8 في المئة في الفترة من أبريل 2013 إلى أغسطس 2013 نتيجة لارتفاع تكاليف الإيجارات. وكان أقل معدل مسجل في نوفمبر 2012 «1 في المئة «. ووفقا للادارة المركزية للاحصاء، جاءت الزيادة كنتيجة لارتفاع أسعار الأثاث «زيادة 1 في المئة » والأجهزة المنزلية «0.5 في المئة » وكذلك السلع والخدمات المنزلية وأعمال الصيانة «2.4 في المئة ».

كما ساهمت تكاليف النقل أيضا في ارتفاع التضخم خلال الشهر الماضي نتيجة لارتفاع أسعار السيارات. وفي الوقت نفسه، زادت أسعار الملابس وملبوسات القدم بنسبة 2.5 في المئة على أساس سنوي، كما هو متوقع على نطاق واسع، بتأثير من برودة الجو في فصل الشتاء.

وعلى الجانب الآخر، لاحظنا زيادة الانخفاض في أسعار قطاع السلع والخدمات الأخرى ليسجل انكماشا بنسبة 2 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر 2013 مقارنة بانكماش بنسبة 1.7 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر 2013. كان التحول في التضخم في هذه الفئة حاد: إذ بلغت + 6.3 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر تشرين الثاني 2012. وقد كان تحويل وجهة التضخم إلى انكماش في هذه الفئة كبير جداً بعد أن سجلت زيادة في التضخم بنسبة 6.3 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر 2012. وقد جاء انخفاض الضغوط السعرية والذي أدى في نهاية المطاف إلى عكس تضخم القطاع بدرجة كبيرة بفعل تأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة والتي تولدت من أسعار المجوهرات. حيث ارتفعت أسعار المجوهرات «وخاصة الذهب» في منتصف 2012، إلا أن هذه الزيادة قد انخفضت بعد ذلك على أساس المقارنة السنوية.

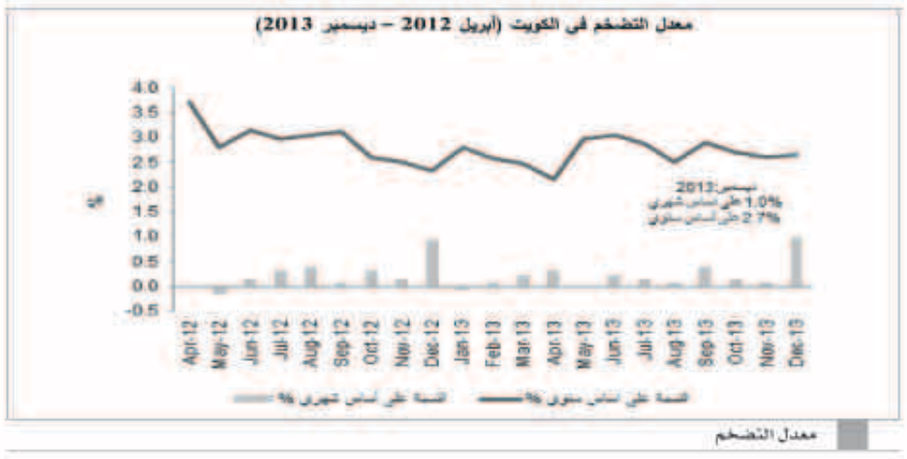

معدل التضخم

التضخم في دول مجلس التعاون

توقعات التضخم في الكويت لعام 2014

نتوقع أن معدل التضخم يرتفع إلى أعلى في 2014 وربما يتجاوز حاجز الـ 3 في المئة على أساس سنوي في منتصف العام تقريبا. ومن المتوقع أن تعمل الأوضاع المالية الملائمة والسياسة النقدية الفضفاضة على دعم الطلب المحلي، مما يؤدي إلى تشكيل ضغوط على الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العوامل التي لطالما حافظت على التضخم عند معدلات منخفضة قد تبدأ في التغير مثل اعتدال أسعار المواد الغذائية وتأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة. وبالرغم مما سبق،، فإن نظام الدعم واسع النطاق في البلاد والرقابة على الأسعار ستساعد على إبقاء الأسعار تحت السيطرة. ونتوقع أن يزيد معدل التضخم في الكويت بنسبة 3.5 في المئة على أساس سنوي في 2014.

وعلى سبيل المقارنة، فإن الصورة التضخمية متباينة عبر دول مجلس التعاون الخليجي. فقد تراوحت معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2013 «أحدث البيانات المتاحة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي» بين 0.5 في المئة إلى 3.6 في المئة على أساس سنوي مقارنة بنفس الفترة من عام 2012. وكانت أعلى نسبة تضخم من نصيب البحرين حيث سجل التضخم 3.6 في المئة على أساس سنوي، في حين سجلت سلطنة عمان أقل معدل للتضخم بنسبة 0.5 في المئة على أساس سنوي. فيما سجل معدل التضخم 3.1 في المئة على أساس سنوي في السعودية و 2.8 في المئة على أساس سنوي في قطر و 1.4 في المئة على أساس سنوي للإمارات.

وبالنسبة لمنطقة الخليج ككل، من المتوقع أن يزيد معدل التضخم بنسبة 2.8 في المئة على أساس سنوي في عام 2013، ارتفاعا من نسبة الـ 2.6 في المئة على أساس سنوي المسجلة في عام 2012. تشهد أسعار العقارات السكنية ارتفاعاً ملحوظاً في دبي وقطر في أعقاب الطلب المتزايد على المساكن، وخاصة من الوافدين. كما نتوقع أن يزيد ارتفاع التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014 ليسجل 3.2 في المئة نظرا لاستمرار ارتفاع الإيجارات، إلا أننا نرى أن النسبة المتوقعة ستكون أقل بكثير من المعدل المكون من رقمين والمسجل في 2008، والذي كان مدفوعا جزئيا بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالمياً.

«طيران الجزيرة» 16.7 مليون دينار أرباحاً في 2013

«كونا»: اعلنت مجموعة طيران الجزيرة تحقيقها ارباحا صافية بلغت 16.7 مليون دينار في العام 2013 بربحية للسهم قدرها 39.7 فلسا بزيادة نسبتها 19.6 في المئة مقارنة بالعام 2012 مبينة ان مجلس الادارة اوصى بتوزيع ارباحا نقدية على المساهمين بواقع 15 فلس للسهم الواحد.

وقالت المجموعة في بيان صحافي ان رئيس مجلس إدارة مجموعة «طيران الجزيرة» مروان بودي ذكر ان العام الماضي كان مليئا بالتطورات الايجابية للمجموعة اذ قامت بتغطية كامل احتياجاتها التمويلية للعامين المقبلين مقلصة نسبة الدين إلى حقوق الملكية من 1.7 في المئة في 2012 إلى 1.4 في المئة 2013.

واضاف بودي ان الايرادات التشغيلية للمجموعة بلغت 65ر6 مليون دينار في عام 2013 بزيادة نسبتها 4.7 في المئة مقارنة بـ 26.6 مليون دينار في 2012 في حين بلغت الأرباح التشغيلية حوالي 20.6 مليون دينار بزيادة نسبتها 11.4 في المئة عن عام 2012 مشيرا الى ان معدل اشغال المقاعد ارتفع العام الماضي بنسبة 5.1 في المئة مقارنة بعام 2012.

مروان بودي

وعن ابرز نتائج الربع الرابع قال بودي ان ايرادات المجموعة التشغيلية بلغت 14.8 مليون دينار في الربع الاخير من العام الماضي بزيادة نسبتها 5.9 في المئة عن الفترة ذاتها من 2012 بينما بلغت الأرباح التشغيلية 3.4 مليون دينار بزيادة نسبتها 3.6 في المئة عن الفترة ذاتها من 2012.

واضاف ان الارباح الصافية للمجموع بلغت 2.6 مليون دينار في الربع الرابع من العام الماضي بزيادة نسبتها اربعة في المئة عن الفترة ذاتها من 2012 مبينا ان قيمة الاصول الحقيقية للمجموعة بلغت 158 مليون دينار بنهاية العام الماضي في حين بلغ الاحتياطي النقدي والودائع حولي 40 مليون دينار.

وحول اهم احداث العام الماضي اوضح بودي ان المجموعة ابرمت صفقة تمويلية مع بنك الكويت الوطني والبنك الألماني «دي.في.بي – أس إي» لشراء الطائرات الثلاثة المتبقية من الطلبية التي سجلتها المجموعة لدى «إيرباص» لشراء 15 طائرة جديدة من طراز «ايه.320».

«برقان» يرعى مسابقة الرسم لطلاب جامعات الكويت

أعلن بنك برقان عن رعايته لمعرض «مسابقة الرسم لطلاب جامعات الكويت» التي تنظمها شركة ارجانا للمنتجعات والفنادق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يأتي تحت عنوان «Power of Life».

وسيشهد الحدث حضور لفيف من عمداء الجامعات وكوكبة من الفنانين التشكيليين وشخصيات عامة. وسيتم افتتاح المعرض في يوم 6 فبراير في نادي C-Club الصحي لتوزيع الجوائز والاعلان عن الفائزين في المسابقة.

وسيفتح الباب للجمهور في 7 و 8 فبراير للاطلاع على لوحات الطلاب الفنية وسيتم بيع الأعمال المتميزة في حال رغبة الجمهور في شرائها. وتتيح المسابقة لجميع الطلاب المشاركين فرصة لعرض إبداعاتهم ومهاراتهم من خلال أعمالهم الفنية، بالإضافة إلى الحصول على فرصة للفوز بمجموعة من الجوائز القيمة. وسيتم تكريم الطلاب الثلاثة المتفوقين لمشاركتهم المثمرة في مسابقة الفنون وسيشمل التكريم منحة مالية بنسبة 100 في المئة للفائز الأول وأخرى بنسبة 50٪ للفائز الثاني ورحلة مدفوعة بالكامل إلى إيطاليا للفائز الثالث. ويأتي دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليكمل جهود شركة ارجانا للمنتجعات والفنادق في تنظيم المسابقة من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية الحالية.

شعار برقان

وبهذه المناسبة قال مساعد مدير عام - ادارة الاتصالات التسويقية للمجموعة في بنك برقان بشير جابر: «نحن سعداء برعايتنا الرئيسية لمسابقة الوعي الفني التي تعكس رسالتنا على تشجيع قدرات الشباب الإبداعية، فهذه الفعاليات الوطنية تعمل على تمكين الطلاب من إبراز هويتهم وتوصيل رسالتهم للأجيال القادمة. وكوننا أحد المؤسسات الاقتصادية الرائدة في الكويت سنستمر في دعمنا للشباب الواعد تماشيا مع سياسة البنك للمسئولية الاجتماعية التي تدعم الشباب في جميع المحافل المحلية والاقليمية.»

وتأتي رعاية بنك برقان لمعرض «مسابقة الرسم لطلاب جامعات الكويت» تماشيا مع استراتيجيته للمسئولية الاجتماعية والتي ترتكز على تنمية المواهب الفنية الشابة وقدرتهم في إثراء المشهد الفني المحلي من خلال إبراز ثقافة وتاريخ الكويت عبر أعمالهم الفنية الموهوبة. كما سعى البنك في المساهمة في تحقيق الازدهار للكويت من خلال دوره كمؤسسة مالية تعمل على خدمة المجتمع وتطوير الشباب ليحققوا طموحاتهم.

لتلبية احتياجات صغار المستثمرين والتجار

«وثاق» تطرح تأمينات المحلات التجارية الصغيرة

أعلنت شركة وثاق للتامين التكافلي، عن طرحها لوثيقة تأمين المحلات التجارية الصغيرة، والتي تغطي المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها تلك المتاجر وأصحابها، وما تحتويه المحلات من ممتلكات.

وفي هذا الإطار، قال ماجد العلي -مدير عام شركة وثاق للتامين التكافلي- إن إصدار هذه الوثيقة، يأتي تلبية لاحتياجات صغار المستثمرين والتجار وأصحاب المشاريع الصغيرة، ضد الأضرار التي قد يتعرضون له هم وممتلكاتهم، حيث تغطي الوثيقة المخاطر ضد الحريق، والسرقة، والمسؤولية المدنية تجاه المالك والطرف الثالث، وأصحاب العمل. و أوضح العلي أن الشركة قامت بابتكار عدة مستويات ثابتة ومرنة لهذه الوثيقة، من شأنها تلبية كافة الاحتياجات التامينية لأصحاب تلك المتاجر، كما توفر الوثيقة مجموعة من التغطيات الإختيارية متعدده مثل المسؤولية المدنية، والحوادث الشخصية للعمال، وغيرها من التغطيات.

ماجد العلي

■ العلي: الشركة قامت بابتكار عدة مستويات ثابتة ومرنة لهذه الوثيقة

المشاريع الصغيرة

وأشار إلى أن المتاجر الصغيرة، تعد من أهم نقاط البيع في الأسواق، كما أن عددا كبيرا منها يكون مفتوحا على مدار الساعة، وذلك لأسباب متنوعة مثل المنافسة، وكسب العملاء، الأمر الذي يزيد من احتمالات تعرضها للمخاطر، فضلا عن التعامل مع الموظفين وإدارة العمل، ما يتطلب التفكير في إدارة كل تلك المخاطر.

وأفاد العلي بأن المحلات التجارية والمشاريع الصغيرة في الكويت، باتت تشكل جزء هاما وأساسيا في الحياة الاقتصادية المحلية، فمع نمو الحركة العمرانية وتوسع الأسواق يرتفع عدد تلك المحلات التجارية باستمرار وتزداد فيه المنافسة، الأمر الذي يستدعي وجود تغطيات تامينية تلبي حاجة اصحاب المحلات وتحمي ممتلكاتهم من المخاطر، مشيرا إلى أن هناك بعض الحوادث تبدأ صغيرة كالحريق وإذا لم يتم احتواؤها ربما ينتج عنها أضرار واسعة قد تدمر المحل التجاري بما فيه من بضائع وأموال تقدر خسائرها بالآف الدنانير.

التغطيات التامينية

وأوضح العلي ، أنه بموجب هذا التنسيق ، يتم عمل تامينات لتغطية أخطار كالحريق والصاعقة ، والأخطار الإضافية الأخرى ، مضافا اليهم ، أخطار نقل الأموال من و الى ، والأموال بالخزائن ، و إصابات العمال، وستكون وثائق التأمين بأسعار مغرية وفي متناول الجميع.

مجلس الإدارة يوصي بتوزيع 5 في المئة أرباحاً نقدية

أرباح «الراي» تقفز بنسبة 93 في المئة خلال السنة المالية 2013

حققت شركة مجموعة الراي الإعلامية، أول شركة إعلامية تدرج أسهمها في بورصة الكويت أرباحا قياسية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، بلغت 5.58 ملايين دينار ، بزيادة 93.4 في المئة عن العام السابق.

وأوصى مجلس إدارة الشركة خلال اجتماعه امس بتوزيع 5 في المئة من القيمة الاسمية للسهم نقدا على المساهمين المسجلين بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

وارتفعت ربحية السهم الواحد إلى 24.1 فلسا كويتيا، مقارنة بنحو 12.5 فلسا في العام 2012. ونمت إيرادات المجموعة بنسبة 21 في المئة، لتبلغ 19.3 مليون دينار، مقارنة بنحو 16 مليون دينار في العام السابق.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة الراي الإعلامية جاسم مرزوق بودي إن «هذه الأرباح القوية من صميم أعمالنا التشغيلية، تعبّر عن نجاح المجموعة في تلبية تطلعات جمهور وسائلها الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة والتفاعلية، والاستجابة للتحديات والمتغيرات السريعة في السوق الإعلاني».

واعتبر بودي أن «نتائجنا المالية تشكل ركيزة مهمّة لرسالة الاستقلالية والرأي الحر التي تجسدها مجموعة الراي الإعلامية، منذ أن أصبحت أول مؤسسة إعلامية تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتُدرج أسهمها في بورصة الكويت، وتُعلن بياناتها المالية بشفافية كاملة». وأضاف «إن هذا النجاح ليس إلا نتيجة علاقة الثقة بين «الراي» ومتابعي وسائلها الإعلامية».

شعار مجموعة الراي

وبين بودي أن «العام 2013 شهد تطورات اقتصادية إيجابية على صعيد ثقة المستهلكين والإنفاق الإعلاني، وقد كانت مجموعة الراي حاضرة للاستفادة من هذا التحسّن، من واقع تكامل مؤسساتها الإعلامية، وتعدد وسائل وصولها إلى الجمهور». وأكد أن «تركيزنا الأهم يبقى على جودة المحتوى الإعلامي وتجدّده، ومخاطبته لاهتمامات القراء والمشاهدين والمتابعين لمواقع الإعلام الالكتروني والاجتماعي التابعة للمجموعة».

وأشار بودي إلى أن مجموعة الراي «بدأت تحصد ثمار استراتيجيتها القائمة على تنويع مصادر الدخل وتكاملها بين الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة والالكترونية، لتثبت موقعها كواحدة من أكبر المجموعات الإعلامية وأكثرها تكاملا وتأثيرا في الكويت والخليج، إذ تواصل جريدة «الراي» تعزيز موقعها كإحدى أوسع الصحف انتشارا وأكثرها تأثيرا في الكويت، كما يحقق تلفزيون «الراي» مشاهدة مرتفعة محليا وخليجيا». وأضاف «أولينا خلال العام الماضي اهتماما خاصا بتطوير خدماتنا الالكترونية على مدار الساعة، وأثمر ذلك تزايداً سريعاً في أعداد متابعي مواقع «الراي» على «تويتر» و«فيس بوك» و«يوتيوب»، لاسيما من فئة الشباب». وأضاف «توّجنا تلك الجهود أخيرا بإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد لجريدة الراي، ليشكل منصة جديدة وفعّالة لتطوير خدماتنا التفاعلية».

■ بودي: أداء تشغيلي قوي ونجاح في الاستجابة لتطلعات الجمهور وتحديات السوق الإعلاني

■ الأرباح قفزت إلى 5.58 ملايين دينار وربحية السهم 24.1 فلساً

وفي المجال الإنتاجي، أكد بودي أن المجموعة ستستمر في انتقاء أفضل مشاريع الإنتاج البرامجية والدرامية من خلال شركة الراي للإنتاج الإعلامي، بعد أن حققت إنتاجاتها تفوقاً كبيراً في معدلات المشاهدة خلال العام الماضي، لاسيما في شهر رمضان المبارك.

وبين بودي أن المجموعة حققت نجاحاً كبيراً في مبادراتها لتنويع خدماتها الإعلانية وتكاملها منذ أن أطلقت شركة الراي العالمية للتسويق والإعلان، لتصبح صاحبة الحق الحصري في بيع المساحات الإعلانية في جريدة الراي وتلفزيون الراي وحافلات شركة «سيتي غروب».

وأكد بودي «التزام المجموعة تجاه مساهميها بالاستمرار في اتخاذ أفضل المبادرات لتعظيم حقوقهم، وتحقيق أفضل النتائج المالية، وتعزيز موقع مجموعة الراي في صدارة المشهد الإعلامي ال والعربي، بوصفها مؤسسة مستقلة وشفافة، تحمل قيم المجتمع ال ، وروح الحريّة المسؤولة والمتوازنة».